



لاخبر المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

مجلس الأمانة 2012

اختار شعار «المواقف تتحدث» لحملة الانتخابية

الوعلان: «الإرادة» تحولت إلى ساحة قضاء شعبية

المطر: استغلال جزء من الفوائض المالية الضخمة للإسراع في إنجاز المشاريع الإسكانية

وغيرها سيسهم في إنهاء الأزمة المروية الخائفة التي تعاني منها الكويت حالياً وسيحل المشكلة الإسكانية.



د.حمد المطر

يصل مجموعهم الى أكثر من 3,5 ملايين نسمة على ما يقارب 7% فقط من أرض الدولة وتترك بقية الأرض دون استغلال أو استثمار حقيقي. وأشار إلى ان الحكومة رحلت المشكلة الإسكانية من عام إلى آخر حتى وصل عدد الطلبات المقدمة سنوياً الى ما بين 7 و 8 آلاف طلب إسكاني بحسب الإحصائيات الرسمية للمؤسسة بنهاية عام 2007 وتزايدت الى ما بين 10 و 12 ألف طلب إسكاني حالياً. وطلب المطر برفع القرض الإسكاني الى 100 ألف دينار ورفع القرض للآرام والمطلقات من 45 إلى 70 ألف دينار وإنهاء معاناة أخواتنا من الأرامل والمطلقات والمتزوجات من غير كويتي.

ولفت إلى أن بناء مدن جديدة في مختلف حدود الكويت من السالمي والعبدي والوفرة

دعا مرشح الدائرة الثانية د.حمد المطر إلى ضرورة استغلال جزء من الفوائض المالية الضخمة للإسراع بإنجاز المشاريع الإسكانية وتحرير جزء من أراضي الدولة لإنهاء هذا الملف الشائك. وأبدى د.المطر في تصريح صحفي استغرابه من المعالجات الحكومية للقضية الإسكانية التي تعد من أهم وأخطر القضايا في الكويت لأنها تمس الأمن الاجتماعي مستهجنات إعلان وزير الإسكان أن هناك أكثر من 90 ألف مواطن على قوائم انتظار الرعاية السكنية في الكويت البلد الغني.

وشدد على أن المعالجات الحكومية لهذا الملف اتسمت بـ «البيرقراطية والتناؤ» مما ضاعف من حجم المشكلة وجعلها ككرة الثلج التي تتصخّر يوماً مستغرباً أن يعيش الشعب الكويتي والوافدون الذين

والفساد الذي طال البعض من نواب مجلس الأمة، ووجد حماية وغطاء من الحكومة السابقة، أدى في النهاية إلى وجود جناحين سياسيين كبيرين داخل البلد، جناح نيابي وطني شعبي يحارب الفساد، وجناح نيابي حكومي منغمس في الفساد. لقد تحولت ساحة الإرادة إلى ساحة قضاء شعبية لتحكم على صديق أو ادعاء النائب الذي وصل إلى المجلس بأصوات هؤلاء الثائرين على الفساد ومحاوله البعض الانقضاض على مكتسبات

صحافي إلى أن اختيار هذا الشعار جاء منسجماً مع مواقف المرشح السابق والتي حرص فيها على أن يتحلى إلى المطالب الشعبية التي أكدت على ضرورة الوقوف في وجه الفساد، خصوصاً أن رائحته قد وصلت إلى أقصى مدى زكمت معها أنوف الكويتيين، واضحة أن أصرار النائب السابق على مواقفه الثابتة وإيمانه بصحة ووصوب تلك المواقف نتج عنه دعم شعبي واسع جعلته يتصدى بحزم وقوة لهذا الصراع القوي بين الحق الذي مثله الشعب وابتداء الكويت



مبارك الوعلان

أطلقت لجنة الحملة الانتخابية لمرشح مجلس الأمة مبارك الوعلان شعارها تحت مسمى «المواقف تتحدث»، إيماناً منها بصديق الإقوال التي أطلقها النائب السابق وحرص على الوفاء بما تضمنته من وعود وتحويلها إلى أفعال ومواقف تتحدثت بلسان حال المواطنين، مؤكداً أن مواقف النائب الشجاعة والجريئة والتي شهد بها القاصي والداني قد حفرت في قلوب أبناء المجتمع الكويتي وحفظتها العقول ضمن ذاكرتها النخمينية. وأشارت اللجنة في بيان

الدايدي: مكافحة الفساد والاهتمام بالشباب والتنمية والإصلاح السياسي أبرز ما يتضمنه برنامجي الانتخابي

في التبعينات لجميع الوظائف الحكومية والمناصب القيادية لكل من يتصف بالكفاءة والإماتة وفق آلية عادلة وشفافة.

وقال الدايدي: نظراً للدور الحيوي الذي يقوم به الشباب في بناء الأمم ونهضتها فقد أن الأوان لنخ شباب الكويت الثقة والفرصة لخدمة وطنه من خلال تمكينه من تولي المناصب القيادية، مشيراً إلى أنه سيسعى لتشريع قانون يساعد على وصول الشباب المتعلم لخدمة الهرم الإداري لتجديد الدماء في الجهاز الإداري للدولة ولتتمتع البلاد من الاستفادة من الفكر الجديد الذي يحمله هذا الجيل الواعي من أبناء الكويت.

السلطتين من خلال مؤتمر وطني تشارك فيه كل القوى السياسية والشبابية ومؤسسات المجتمع المدني لتشخيص الخلل واقتراح الحلول الناجحة.

وأشار إلى ان العدالة الاجتماعية حاضرة في برنامجه الانتخابي بشكل واضح باعتبار انها تمثل صمام الأمان للوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي ولا يمكن ان تحقق الا حين يشعر جميع المواطنين بجميع شرائحهم الاجتماعية وانتماءاتهم الطائفية بحصولهم على حقوقهم كاملة غير منقوصة دون اي اعتبار آخر غير اعتبار المواطنة، مؤكداً انه من العدالة اتاحة فرص متساوية

على الفساد وزيادة الشفافية في التعاملات الحكومية وهي كشف الذمة المالية وقانون تعارض المصالح، قانون حماية المبلغين عن الفساد، قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد وقانون استقلال القضاء.

وأضاف الدايدي ان برنامجه الانتخابي يدعو إلى اصلاح سياسي شامل لتشخيص الخلل في المنظومة السياسية لنزع فتيل الأزمات السياسية المتكررة والرفعي إلى مستوى طموح المواطنين، وتأسيس علاقة سياسية مستقرة بين السلطتين المتكررة على دفع عجلة التنمية، مشيراً إلى ان ذلك يتطلب مراجعة شاملة للعلاقة بين



د.احمد الدايدي

اعلن مرشح الدائرة الثانية د.احمد الدايدي عن برنامجه الانتخابي الذي يتضمن حزمة من المقترحات العملية التي من شأنها ان تساهم في مكافحة الفساد وتمكين الشباب ودعم مشاريع التنمية المستدامة في الدولة. وقال د.الدايدي حرصت على ان يكون برنامجي الانتخابي ملائماً للواقع الذي يعيشه الوطن والمواطن بشكل عام وابتداء الدائرة الثانية بشكل خاص مع الأخذ بعين الاعتبار ان يكون البرنامج قابلاً للتطبيق من خلال المؤسسة التشريعية لذلك اعلنت البرنامج بحزمة القوانين التي اعلنت عنها حركة «نهج» للمساهمة في القضاء

الظروف التي تمر بها المنطقة تعتبر منعطفاً خطيراً جمشير: الوحدة الوطنية خط أحمر وعلينا سن القوانين لحمايتها

للمرشح القادر على الدفاع عن الوحدة الوطنية والمكتسبات والحقوق التي أقرها الدستور وعهدها الأعراف والعادات والتقاليد وذلك لإيجاد مجلس متجانس قادر على التصدي لكل ما من شأنه النيل من الوحدة الوطنية من خلال العمل على سن قوانين جديدة وبرامج توعوية تعمل على توعية الناس بضرورة البعد عن الأثرة والتأجيج الطائفي والمذهبي بين أبناء الشعب الواحد.

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وشدد جمشير على أن الوحدة الوطنية خط أحمر يجب ألا يخطأه أحد مهما كانت الدوافع والأهداف، لأن استقرار المجتمع وأمنه هما السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم والرقي في جميع المجالات، محذراً من أن الفترة الأخيرة شهدت أحداثاً خارجية وداخلية وسلبيات كانت دخيلة على مجتمعنا الصغير المتناسك والذي استطاع العلاء من أبنائه وأن هذه الفن في مهدها وقيل استفحالها.

وأضاف جمشير: ان الحب والولاء المطلق يجب ان يكون للكويت وحبها التي يجب علينا جميعاً خلق سور من حولها حتى نقيها من كل الأحداث المتلاطمة سواء كانت الداخلية أو الخارجية وذلك لإبعادها عن كل الفتن والمؤامرات التي قد تنهش وحدتنا الوطنية التي هي أساس بقا المجتمع.

وأعرب جمشير عن أمهه في أن يعي الناخب الكويتي متطلبات المرحلة المقبلة وأن يستقي قناعاته من واقع تقييم المراحل السابقة وأن يبحث عن خير من يملئه في قاعة عبدالله السالم وأن يمنح أماته صوته

أكد مرشح الدائرة الأولى عبدالعزيز جمشير ان الظروف والأحداث التي تمر بها المنطقة المحيطة بالكويت تعتبر منعطفاً خطيراً تتطلب من الجميع التكاتف والتعاون في هذه الأوقات الحرجة والبعد عن الأثرة والتأجيج الطائفي والقبلي حفاظاً على الوحدة الوطنية التي تميزت بها الكويت في الماضي والحاضر، لافتاً إلى أن وحدة الكويتيين من مختلف الطوائف والقبائل هي بعد الله التي حمت الكويت وحافظت على وحدتها وتماسكها في مواجهة الاعاصير التي واجهتنا على مر السنين خاصة في محنة الاحتلال الغاشم.

وقال جمشير ان هذا الارث الغالي من الوحدة الوطنية يجب ان نحافظ عليه ونورثه للأبناء والاحفاد جيل بعد جيل من أجل الكويت وتقديمها ورقيها ووجدها وازدهارها في الحاضر والمستقبل في ظل أحداث مستعجلة تعصف بالدول الأخرى، مشيراً إلى ان الكويت بحاجة إلى كل فرد من أبنائها بعيداً عن التعصب القبلي أو المذهبي (سواء سني أو شيعي، بدوي أو حضري) ليساهم في بناء الدولة وازدهارها على جميع الأصعدة

تقود البلد إلى بر الأمان، مضيفاً: لقد حان الوقت لكي نلتفت إلى احتياجات الناس من خلال إقرار القوانين التي يستفيد منها جيل المستقبل بالدرجة الأولى. وتعهد خورشيد لائلاء الكويت جميعاً بأنه سيعمل على المساهمة في دفع عجلة التنمية للسير قدماً مع التحقيق الصالح العام وإنهاء مشاكل وقضايا المواطنين، والسعي بمساعدة الأخوة أعضاء مجلس الأمة إلى إقرار التشريعات التي من شأنها أن تعيد الكويت من جديد إلى سكة التنمية والتقدم.

بحسن الاختيار حتى تعود الكويت كما كانت مثلاً للتطوير والتقدم لدول المنطقة، متمنياً منهم أن يتساموا عن كل ما هو ضار بالبلد وتوحيد الجهود للمضي قدماً في تنفيذ خطط التنمية التي تجسد مستقبل أبناء الكويت كما يراها صاحب السمو الأمير بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري مرموق. وتابع قائلاً: لقد حان وقت أن نتجاوز خلافات الماضي بكل ما فيها من تفاصيل، ونتكاتف حول القيادة الحكيمة التي دائماً ما

الديموقراطية في الكويت تمر بمنعطف خطير سوف يتحدد من خلاله مستقبل الأجيال المقبلة. وأضاف: وجدت أنه من الواجب أن أساهم بما أمك من طاقة وخبرة للعمل من أجل أن تعود الكويت إلى سابق عهدها، لا سيما أننا مررنا بأيام صعبة لم تكن لتنتظها لولا عناية المولى عز وجل ثم حكمة صاحب السمو الأمير الذي أخرج البلاد من نفق مظلم وأعاد القرار من جديد إلى الشارع الكويتي.



صلاح خورشيد

أكد مرشح الدائرة الأولى صلاح خورشيد أن قراره خوضه انتخابات مجلس 2012 جاء بعد الرجوع إلى ناخبي الدائرة والتشاور المستمر مع أهل الرأي والمشورة، وهو ما اعتاد عليه في المجالس السابقة عندما كان نائباً أو وزيراً أو مواظناً.

وأوضح خورشيد في تصريح صحفي أنه لتلصص جوائف الناس ومطالب المواطنين في الفترة السابقة من خلال التواجد المستمر معهم في السراء والضراء، مشيراً إلى ان المرحلة الحالية من تاريخ



عبدالعزيز جمشير

أكد أن المرحلة المقبلة فرصة البناء الشمري: الكويت تواجه تحدياً كبيراً وحاجتها ضرورية لنواب يدركون حجم المسؤولية

والواجبات، داعياً ناخبات الدائرة الثانية وبقية الدوائر الخمس إلى الحرص الشديد في هذه المرحلة المهمة، وذلك باختيار الأصلح لأن صوتها مسؤوليتها ومن ضيعوا الحقوق هم من حصوا الأصوات بالإغراء وحلو الكلام، مبيناً أن اليوم بات يوم جسد وعمل وتحقيق مطالب عامة وحريات، وليس لأجل المجاملات مقابل مصلحة عامة للأبناء والآباء والأمهات والأزواج.

أنفسنا ونبذل الجهد والعرق لخدمة وطننا، وأن نميز بين الصالح والطالح حرصاً على حماية بلدنا وفرواننا ومكتسباتنا؟ مشيراً إلى أنه ليس بالإمكان أن تستمر الكويت على هذا النهج، والناخبون يلهثون خلف منح أمانتهم الوطنية المختلفة في صوتهم للطائفة أو القبيلة ومن هم أقرب لقضاء المصالح الخاصة بغض النظر عن النتائج سلبية كانت أم ايجابية.

ودعا الشمري رجال الكويت وشبابها ونساءها المخلصين إلى ضرورة النظر لمصلحة الكويت، فهي الباقية ونحن الزائون، معرباً عن أسفه أن يتم اختيار نواب الأمة ممن يضعون تشريعاتها على أساس الوساطة والمحسوبية لينتهي الحال بنواب الأمة لفقدان أوقاتهم في إنهاء المعاملات غير القانونية.

وناشد الشمري الناخبات ضرورة النظر فيمن هو أولى لحمايتهن وبحث قضاياهن وتأمين المكتسبات لأبنائهن من الأجيال القادمة، مؤكداً أنه لا يمكن التفريق بين الكويتية المتزوجة من غير كويتي أو التي تزوجت بمواطن لأنهن سواء في المواطنة والحقوق

أكد مرشح الدائرة الثانية محمد سند الشمري أن تكريس الجهود وبحث الأسباب التي كانت سبباً للتأزيم خلال دورة مجلس الأمة السابقة والوقوف عليها وعدم تكرارها إنما تمثل نقطة النجاح لأي مواطن يصبح نائباً تحت قبة البرلمان، مشيراً إلى أن عودة تكرار مشهد التأزيم وعدم احتمال المجلس لجزء من دورته المقررة بأربع سنوات إنما يعكس ضعف الإرادة وسلبية الفكر وغطرسة الطرح للقضايا، وفي النهاية تصعد الكويت وابتأؤها سوء ما جناه نوابها.

وأضاف في تصريح صحفي أن الحرص الكبير في هذه الانتخابات على تحقيق الإرادة لأبناء الوطن يجب أن يتدفع من شرايين المواطنة والوطنية الحقة، لا سيما أن الكويت تواجه تحدياً من جهات عديدة الكل يعرفها ولن تواجه البلاد تحدياتها بنواب لأملة لا يبركون حجم المسؤولية وما يترصد بها الآخرون، فضلاً عن ذلك مواجهة التحديات الاقتصادية التي تمثل تحدياً لكبرى الدول وتتعسك بذات الوقت علينا.

وتساءل الشمري: ألم يجدر بنا نحن أبناء الكويت أن نكرس

أصدرت بياناً صحافياً لدعوة المواطنين إلى تجاوز العصبية والطائفية جمعيات النفع العام: التأزيم السياسي نتيجة عدم اعتماد الناخبين معايير مناسبة لاختيار المرشحين

الاجيال المقبلة من ابنائنا في ظل عالم متغير ويعاني من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، فلابد ان نرسم مستقبلنا على اسس واقعية وفعالة، ولذلك علينا ان نؤكد حرصنا على ان يكون أعضاء مجلس الأمة المقبل من المؤهلين للمساهمة في صياغة المستقبل وأنهم يهدفون لحماية مصالح هذا الوطن والمواطنين، وخصوصاً مصالح الاجيال المقبلة كما اراد الرواد الأوائل الذين رسخوا قيم الديموقراطية وصاغوا دستور البلاد على اسس واضحة تؤكد الانتماء الوطني.

ان الجمعيات الموقعة على هذا البيان ستعمل من اجل دفع المواطنين لاختيار افضل المرشحين الذين يؤدون بهم وحرصهم على الكويت، وطننا وشعبنا، وسنجدد في الحوار مع المرشحين للتعرف على مواقفهم من مختلف القضايا بما يساهم في ترشيد اختيارات المواطنين أثناء العملية الانتخابية، ونود ان نؤكد بأننا كمنظمات مجتمع مدني نمارس واجباتنا والتزاماتنا تجاه الوطن والمواطنيين. الموقعون على البيان:

رابطة الاجتماعيين - جمعية الإصلاح الاجتماعي - الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان - جمعية المستقبل الثقافية الاجتماعية - جمعية معاً للتنمية الاسرية - الجمعية التربوية الاجتماعية الكويتية - الجمعية الكويتية لهواة الاسلكي - الجمعية التاريخية الكويتية - جمعية التمريض الكويتية - جمعية الصحافيين الكويتية - جمعية المهندسين الزراعيين الكويتية - جمعية اطباء الاسنان الكويتية - الجمعية الكويتية لحقوق الانسان - الجمعية الكويتية لتنمية الديموقراطية - الجمعية الوطنية لحماية الطفل - جمعية بيارد السلام - جمعية التكافل - مركز توثيق وتعليم الطفل - جمعية الشفافية الكويتية - الجمعية الكويتية للارلاء امور المعاقين - جمعية الرعاية الاسلامية.

الكافي من هؤلاء الأعضاء، وبدلاً من ذلك قام غالبية الأعضاء بتعويض المواطنين عن طريق رفع الرواتب والأجور وزيادة تكاليف الانفاق الجاري دون اهتمام بالآثار السلبية الناتجة عن هذه السياسات المالية والتي لا تعتمد معايير حسن الاداء والكفاءة بين العاملين. لقد كان يتعين على اعضاء السلطتين ان يعملوا على تعزيز الاهتمام بالتنمية البشرية حيث اننا في الكويت لا نملك مع النفط سوى البشر، ومن المؤكد ان البشر اكبر اهمية من اي ثروة في اي بلد في العالم حيث انهم القادرون على صناعة الحياة والتنمية البشرية، وبدلاً من تطوير أنظمة التعليم والتدريب للارتقاء بقدرات ومهارات المواطنين لم يتم مجلس الوزراء ومجلس الأمة بوضع استراتيجيات تنموية تؤدي إلى زيادة فاعلية العمالة الوطنية، وهكذا ظلت نسبة العمالة الوطنية من إجمالي قوة العمل لا تزيد على 16%، مما أدى إلى تشوه التركيبة السكانية حيث أصبح المواطنون لا يمثلون سوى 32% من إجمالي السكان الذين تجاوزوا 3.5 ملايين نسمة، لا يمكن بأن البلاد تملك خطة تنمية أو استراتيجية تنمية دون ان تبين الكيفية الملائمة للارتقاء بدور المواطنين في النشاط الاقتصادي، ولا يمكن ان تكون هناك تنمية حقيقية مستدامة في ظل هذا الاعتماد الهيكلي على العمالة الوافدة.

ان من المؤسف ان العديد من المرشحين، بمن فيهم من يمثلون القوى السياسية، لا يملكون البرامج السياسية التي يمكن ان توضح مواقفهم من مختلف القضايا الوطنية والتي تتطلب معالجات واضحة، ولذلك فإن علينا كمنظمات مجتمع مدني ومواطنين ان ندفع هؤلاء المرشحين في مختلف الدوائر الانتخابية لشرح برامجهم وتأكيد اهتمامهم بالوحدة الوطنية وعدم تغليب الانتماءات المختلفة الطائفية أو القبلية أو القوية على انتمائهم للوطن، فلم يعد بإمكاننا افعال حقوق

أصدر عدد من جمعيات النفع العام بياناً صحافياً بشأن انتخابات مجلس الأمة قالت فيه: تأتي انتخابات مجلس الأمة بعد حل المجلس للمرة الرابعة خلال السنوات الخمس الماضية بما يؤكد حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منها البلاد مما يفرض على الناخبين توخي الحذر في اختيار المرشحين عند الادلاء بأصواتهم يوم الخميس الثاني من فبراير 2012.

وأضاف البيان: انه مما لا ريب فيه ان الاوضاع السياسية التي دفعت الى حال التأزيم والتجاذبات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ما هي الا نتاج عدم قيامنا كناخبين باعتماد معايير وشروط موثوقة عند اختيار أعضاء مجلس الأمة من خلال آليات العملية الانتخابية، كذلك فإن قيام السلطة السياسية باعتماد معايير المحاصصة في اختيار الوزراء يكمل الصورة غير السوية للحياة الديموقراطية في البلاد.

لقد أن الأوان لوضع الامور في نصابها ودعوة الناخبين لتجاوز العصبية الطائفية والقبيلة والقوية والارتقاء باختياراتهم لتصبح مبنية على المصالح الوطنية والبحث عن الكفاء والمؤهلين للقيادة والقادرين على الرقابة البرلمانية السليمة والمتكئين من التقدم بالتشريعات المطلوبة للعملية التنموية، ان ما يثير الاسى ان غالبية أعضاء مجلس الأمة لا يولون الاهتمام الكافي للمسائل الحيوية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكويت، والكثير منهم يقضون الاوقات في اروقة الوزارات والمؤسسات الحكومية لانجاز اعمال الواسطة دون الاهتمام بالحضور لاجتماعات اللجان البرلمانية من اجل صياغة القوانين والانظمة والنظر في متطلبات المواطنين، ولذلك ظلت ملفات حيوية مثل الارتقاء بالنظام التعليمي او تطوير الرعاية الصحية او تفعيل المرافق الحيوية دون الاهتمام



محمد الشمري